22 November 2013
Arabic

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة بناء السلام

في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دعوت تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام إلى عقد مناقشة غير رسمية على مستوى السفراء. وشارك في المناقشة كلٌّ من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، والممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بابكر غاي.

وكان هدف المناقشة هو الوقوف على التطورات الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتبادل الآراء بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة بناء السلام دعماً لجهود الأمم المتحدة المستمرة لمساعدة البلد في استعادة النظام الدستوري والانخراط مجدداً في طريق بناء السلام. وركزت المناقشة على مسألتين رئيسيتين هما: (أ) هل توجد جهود لبناء السلام يمكن للجنة أن تدعمها، مما يبرر استمرار عملها في جمهورية أفريقيا الوسطى؟؛ و (ب) كيف تدعم اللجنة تلك الجهود، إن وُجِدَت، وتكفل في الوقت نفسه أن ما تقوم به من عمل يدعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في الميدان؟

وقد اتفق أعضاء اللجنة، آخذين في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها السيد فيلتمان، الذي كان قد عاد لتوه من مهمة تمثيل الأمين العام في الاجتماع الثالث لفريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك استعراض الحالة الذي قدمه السيد غاي، على أن الأولويتين العاجلتين اللتين يتعين البت فيهما في جمهورية أفريقيا الوسطى هما:

- استعادة الأمن والنظام العام كشرط أساسي لنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار وللتصدي لحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المتداعية. وفي هذا الصدد، ثمة أهمية بالغة لنشر بعثة الدعم الدولية، بقيادة أفريقية، في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

- إجراء عملية ذات مصداقية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تشمل الجماعات المسلحة وتنطوي على إصلاح شامل للقطاع الأمني، وهي عملية لازمة لمواكبة الجهود المبذولة لاستعادة الأمن والنظام العام، وسيادة القانون، وحماية المدنيين.
- وأعرب أعضاء اللجنة عن رأي مؤداه أن بناء السلام من المسائل التي يجب أن يُنظر فيها منذ البداية في النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي للتصدي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، سيكون الدور الرئيسي الذي تضطلع به اللجنة، في هذه المرحلة، كما يلي:
- إدامة اهتمام الشركاء الرئيسيين والجهات الفاعلة الرئيسية، وتعزيز اهتمام أي جهات محتملة أخرى، في الأمم المتحدة وخارجها، وكفالة إبقاء تلك الأطراف جاهزة للتعبة ومتيقظة على النحو الواجب كما تستدعي الحالة والاحتياجات في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- كفالة اتساق رسائل الأمم المتحدة وإجراءاتها مع سائر أنشطة المجتمع الدولي؛
- توفير منبر في الأمم المتحدة لجمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تبادل المنظورات الوطنية بشأن الاحتياجات والتحديات.
- وأوصى أعضاء اللجنة بالتحديد أن تواصل اللجنة لدى استئنافها العمل في جمهورية أفريقيا الوسطى، النظر في المجالات التالي ذكرها والتشاور فيها مع الحكومة الانتقالية، ومجلس الأمن، وقيادات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان:
- مواكبة عملية الانتقال السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، بهدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية بحلول شباط/فبراير ٢٠١٥؛
- دعم الجهود الرامية إلى إعادة توطيد الإدارة المحلية، وإعادة إرساء القانون والنظام، وإعادة بناء مؤسسات الدولة الحيوية، وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية في المالية العامة.
- وفي سياق إمعان النظر في هذه التوصيات، ستناول اللجنة عملها في جمهورية أفريقيا الوسطى مستقبلاً، وهي تأخذ في الاعتبار دورها كمنبر سياسي لإيجاد حلول استراتيجية للمشاكل، عن طريق تحديد الثغرات التي تشوب استجابة المجتمع الدولي وحشد قدر أكبر من الدعم الدولي للجهود الوطنية والإقليمية وجهود الأمم المتحدة. وستسترشد اللجنة بالمبادئ التالية:
- تحديد نطاق واقعي لعمل اللجنة

- تلبية الاحتياجات والأولويات المتغيرة على أرض الواقع
- ضرورة العمل من خلال قيادة الأمم المتحدة في الميدان وفي المنطقة

وأعرب العديد من أعضاء التشكيلة أثناء المناقشة عن دعمهم لمعاودة صندوق بناء السلام عمله في جمهورية أفريقيا الوسطى، وطرحوا استفساراً محدداً بشأن مشروع مقترح يهدف إلى دعم إعادة إنشاء مراكز الشرطة والدرك في بانغي.

وفي سياق التحضير لعودة اللجنة إلى العمل بفعالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ستواصل اللجنة العمل بشكل وثيق مع الحكومة الانتقالية لتعيين رئيس للتشكيلة القطرية باعتباره أولوية قصوى.

وستواصل اللجنة أيضاً إطلاع مجلس الأمن على ما يستجد في عملها مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

وألتمس إصدار هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديمير دروونيك

الرئيس

لجنة بناء السلام